تحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي: علاج العلة الهولندية

The Challenge of Integrating the Informal Economy: The Dutch Disease Remedial

خديجة سبتي[1]، عز الدين بن تركي[2]

[1] المدرسة العليا للمحاسبة والمالية قسنطينة (الجزائر)، ksebti@escf-constantine.dz

[2] جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، azzeddine.benterki@univ-constantine2.dz

الملخص:

تعاني مختلف البلدان النامية من نشوء اقتصاد غير رسمي، يلام على تدهور الوضع الاقتصادي وضعف النمو، لعدم مشاركته في دعم إيرادات الدولة تحقيقا للتنمية المستدامة، منتهزا جميع الفرص التي تمكنه من تعظيم المصلحة الخاصة دون المصلحة العامة. لذلك تسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة الموجودة بين القطاع غير الرسمي ومعالجة العلة الهولندية. من خلال محاولة مناقشة مختلف الأدبيات الاقتصادية المفسرة والمعالجة لكيفيات التأسيس لأنظمة اقتصادية ناجحة ومتكاملة قادرة على خلق الثروة بمعدلات متزايدة. توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يعبر على مرحلة أولية لتشكل قواعد أنظمة حوكمة ذاتية فعالة لم تجد سياسات عمومية قادرة على احتوائها، بسبب سوء تخصيصها للموارد المشتركة، مما جعلها تعاني من العلة الهولندية، أما علاجها فيعتمد على قدرة الدول على تغيير دورها التقليدي والتوجه نحو تنسيق وتقنين العلاقات التي يتم التأسيس لها وتطويرها من قبل أصحاب المصلحة.

الكلمات مفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، العلة الهولندية، الموارد المشتركة، أصحاب المصلحة، عدم تماثل المعلومة.

تصنيف JEL: O1، P28، P41

Abstract

Various developing countries suffer from the emergence of an informal economy, which is blamed for the deterioration of the economic situation and weak growth, because it does not participate in supporting state revenues to achieve sustainable development, taking advantage of all opportunities that enable it to maximize the private interest without the public ones. Therefore, this study highlights the relationship that exists between the informal sector and addressing the Dutch disease. By attempting to discuss various economic literatures that explain and address how to establish successful and integrated economic systems capable of creating wealth at increasing rates. The study concluded that the informal economy is passing through an initial stage to form the bases of effective self-governance systems that public policies have not been able to contain, due to their poor allocation of common resources, which leads to the Dutch disease. Its treatment depends on the ability of countries to change their traditional role and move towards coordinating and codifying the relationships that are established and developed by stakeholders.

Keywords: Informal economy, Dutch Disease, common resources, stakeholders, information

1. مقدمة

اختلطت الأدوار بين منسق أعظم تخلى عن دوره الأساسي القائم على تقنين العلاقات والسهر على توفير الرفاه الاجتماعي مع دور أعوانه الاقتصادين الذين كان عليهم خلق الثروة وتطوير مختلف القواعد التي تمكن من رفع معدلات النمو الاقتصادي. تعاني مختلف البلدان النامية من نشوء اقتصاد غير رسمي، يلام على تدهور الوضع الاقتصادي وضعف النمو، لعدم مشاركته في دعم إيرادات الدولة تحقيقا للتنمية المستدامة، منتهزا جميع الفرص التي تمكنه من تعظيم المصلحة الخاصة دون المصلحة العامة، على الرغم من أن مؤسسات الدولة هي الأخرى تعتبر عاجزة عن صنع سياسات عمومية فعالة قادرة على مواجهة الأزمات، بالاعتماد على خلق اقتصاد رصين يقيها من اللعنة الهولندية.

تشير اللعنة الهولندية إلى الآثار الكارثية التي خلفها اكتشاف الغاز الطبيعي لأول مرة عام 1977 في هولندا على قطاعها الصناعي. العلة الهولندية هي تسمية اقتصادية لوضع حرج ناجم عن وفرة الموارد الطبيعية (كالغاز)، وتصديرها مشكلة إيرادات معتبرة للدولة، مع توجيه هذه الفوائض للتدخل في الحياة الاقتصادية، مما يتسبب في شلل مختلف القطاعات الاقتصادية لتلك الدولة وعجزها عن تحقيق معدلات نمو متناسبة مع الموارد التي تمتلكها.

1.1. السؤال الرئيسي

في ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية المعنية بالدراسة والتحليل، في التساؤل التالي:

كيف يمكن إدماج الاقتصاد غير الرسمي من خلال علاج العلة الهولندية؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، كالتالي:

- ماهي ملامح الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي؟
- ما علاقة علاج العلة الهولندية بإدماج الاقتصاد غير الرسمي؟
- ما الذي يجعل علاج العلة الهولندية سبيلا نحو إدماج الاقتصاد غير الرسمي؟

2.1. فرضيات الدراسة:

على ضوء إشكالية الدراسة، تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- يعبر الاقتصاد غير الرسمي على مرحلة أولية لتشكل قواعد أنظمة حوكمة ذاتية فعالة لم تجد سياسات عمومية قادرة على احتوائها.
- أدى سوء تخصيص الموارد المشتركة إلى عدم القدرة على إدماج الاقتصاد غير الرسمي.
- تعالج العلة الهولندية عندما تتخلى الدولة عن تخصيص الموارد المشتركة على انها سلع عامة.

3.1 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الخوض في مشكلة القرن بالنسبة للكثير من الدول النامية، التي أصبحت تهدد قدرتها على بلوغ التنمية المستدامة، ألا هي تفاقم نمو الاقتصاد غير الرسمي وعدم قدرة السياسات العمومية على استيعابه والاستفادة منه، كونها تعتمد بالأساس في سياساتها التحفيزية على موارد مشتركة، تستفيد منها للتدخل في الحياة الاقتصادية لكن دون جدوى، ما يصنفها على انها تعاني من العلة الهولندية. لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على العلاقة الموجودة بين القطاع غير الرسمي والعلة الهولندية، كمحاولة لمناقشة مختلف الأدبيات الاقتصادية المفسرة والمعالجة لكيفيات التأسيس لأنظمة اقتصادية ناجحة قادرة على خلق الثروة بمعدلات متزايدة.

4.1 منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي لتقصي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وعلاقة نموه بالعلة الهولندية من خلال النظر في مختلف الادبيات المرجعية التي بإمكانها تفسير حالة الاقتصاديات الغنية بالموارد والتي تعاني من أجل النهوض باقتصاداتها من خلال الاعتماد على نهج المؤسسين الجدد ورواد مدرسة الخيارات العمومية.

5.1 الدراسات السابقة

تحاول الدراسة معالجة العلة الهولندية باعتبارها التحدي الرئيسي الذي يحول دون ادماج الاقتصاد غير الرسمي. ولذلك فقد تم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة لدعم الدراسة وإعطاء مزيد من التوضيح لمتغيرات الدراسة الرئيسيان: الاقتصاد غير رسمي والعلة الهولندية.

انطلقت هذه الدراسة من تقرير(Chamwera, 2023)الذي أشار الى انه لا توجد ضرورة لمقارنة مزايا وعيوب الاقتصاد غير الرسمي مع تلك الموجودة في الاقتصاد الرسمي، لأن الأول زاد من حيث الحصة والحجم على مدى العقود الثلاثة الماضية، كما أشار لأهمية التي لعبها هذا الاقتصاد بالنسبة لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة، على الرغم من أنه ليس من السهل التنبؤ بدقة بالحصة الدقيقة للاقتصاد غير الرسمي في المستقبل على المدى الطويل، وأن الأدلة المتاحة تظهر أنه من المرجح أن تظل كبيرة في العقدين المقبلين أو أكثر. ومن الواضح أنها مفيدة

للعديد من المشاركين القانونيين وغير القانونيين، بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة، لذلك فمن الصعب وضع اجراءات سياسية محددة.

كما قدم(Heijman, 2019, p. 3) بحث علمي عمل على بيان الخصائص الرئيسية للعلة الهولندية. من خلال نموذج اقتصادي جزئي ركز من خلاله على أهمية التحكم في الفوائض المحققة من سعر الصرف الحقيقي لعلاج الدول التي تعاني من المرض الهولندي (لعنة الموارد)، وخلص ان العلاج يكمن في استثمار عوائد هذه الموارد خارج البلد من خلال صناديق سيادية.

بينما تحاول هذه الدراسة ربط سبل علاج المرض الهولندي بالاقتصاد غير الرسمي من خلال آخر ما توصل اليه علماء الاقتصاد وعلى رأسهم Elinor Ostrom للوقوف على أهم النقاط التي تمكن من رفع الناتج الداخلي الخام من خلال إدماج حصة الاقتصاد غير الرسمي.

3. لمحة عن الاقتصاد غير الرسمي

يشمل كافة الأنشطة المولدة للدخل غير المرخص بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، مثل الورش والمحلات التجارية والمصانع غير المرخصة وأعمال الأجرة والعقود من الباطن غير الموثقة والدروس الخصوصية... الخ. (جبر، 2015، صفحة 521) حيث لا تسجل حصص النتائج المحققة ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام.

كما يعرف هذا الاقتصاد على أنه مجمل القطاعات التي تنشط بصفة خفية عن السلطات من قبل أعوان أجراء أو غير أجراء، حيث يستفيدون من حقوقهم ولا يلتزمون بواجباتهم، يولدون مناصب عمل لا تخضع للقوانين المعمول بها داخل البلد. (قهواجي، 2020، صفحة 139)

حيث جاء في تقرير للبنك الدولي (Ohnsorge, 2022, p. 4) أن الاقتصاد غير الرسمي يوظف أكثر من 70 % من العمالة، مما يؤثر بشدة على قدرة الاقتصاديات النامية على التعافي، فحجمه لا يساعد على تعبئة ما يلزم من الفوائض لمساندة التنمية الخضراء.

يؤكد (ذبيح، 2020، صفحة 95)أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة تفشت في مختلف أنحاء العالم بدرجات مختلفة، حيث ضغطت بشدة على متخذي القرار لما تسببه من تظليل للمعلومات يمنع من بناء مؤشرات قابلة للقياس.

ان عدم قدرة الحكومات على صنع سياسات عمومية مبنية على معلومات واقعية هو من أعقد المشاكل التي تحول دون تحقيق معدلات نمو عاكسة لما تزخر به البلد من موارد، فكثيرا ما يتمتع البلدان بموارد وخيرات وفيرة لكنها تعجز عن توفير مستوى معيشة مقبول

ورفاهية لمجتمعاتها، خاصة في البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية، التي تعاني من لعنة الموارد ومن تم من العلة الهولندية، حيث يبقى الاقتصاد غير الرسمي ينمو في انتظار ان يفتح له الاقتصاد الرسمي الطريق من خلال تنامي قوته التنظيمية.

4. العلة الهولندية: تدخل حكومي مدمر

سبب لعنة الموارد في البلدان النامية هو العلة الهولندية، هذا النوع من الدول غني جدا بالموارد الطبيعية (مثل الغاز الطبيعي)، لكنه يسجل معدلات منخفضة جدا من حيث النمو الاقتصادي. وتوضح مختلف الأدبيات المرجعية أنه هناك محركان رئيسيان وراء لعنة الموارد: الطلب الهائل على الموارد الطبيعية والدعم الحكومي للتنمية.

أولا، يؤدي الطلب الكبير على الموارد الطبيعية إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي لعملة الدولة المصدرة، عندها يكون المنتج الداخلي أغلى من المنتج المستورد وهذا الأخير يؤثر سلبا على القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة وغيرها من حيث القدرة التنافسية. (Heijman, 2019, p. 2) فتبرز العلة الهولندية عندما يؤدي ازدهار الموارد إلى تقليل الحوافز الداخلية للإنتاج.

كما يشير (Goujon, 2021, p. 2) ان هناك أدلة تجريبية واقعة على أن العلة الهولندية حقيقة وينبغي أن تنظر إليها البلدان النامية الغنية بالموارد بجدية. فقد لوحظ أن العديد من مصدري الموارد شهدوا ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي و/أو انخفاضا في المخرجات القابلة للتداول (الزراعية أو الصناعية) ومع ذلك فإن هذين التأثيرين لا يحدثان دائما. بمعنى أن قدرة الحكومات على التنسيق كمقنن وليس كعون اقتصادي يحث نقطة تحول في مسار التنمية الاقتصادي بالاعتماد على الموارد المشتركة وغيرها.

ثانيا يؤدي الدعم التنموي الحكومي الضخم إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، حيث تعتبر المعاملات الصناعية حساسة للغاية للتقلبات التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي الذي يرتفع نتيجة لأي عملية استيراد لرأس المال. (Heijman, 2019, p. 3) إن تدخل الدولة في الاقتصاد يدمر التنظيم الذي يقدمه نظام السوق في القطاعات المختلفة التي توفر الصالح الخاص، خاصة عندما يكون حجم الدولة ضخما.

لدا يلعب سعر الصرف الحقيقي دورا حاسما في الكشف عن ملامح المرض الهولندي، حيث تعد السيطرة على هذا المعدل في البلدان المريضة عاملا مهما لتحسين اختيار أهدافها التنموية، ووضع مؤشرات أداء قابلة للقياس، وتقييم إمكانية تحقيقها. لكن ما يحث في اغلب الدول النامية هو تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بطريقة تشل آليات السوق التي من خلال نظام الأسعار تتمكن من تحيد سعر الصرف الأمثل، وبذلك تشوه كافة المعاملات من خلال دعم غير مبرر بمعلومات صحيحة عن حالة العرض والطلب. زد عليه اختلال الآليات الأخرى للحوكمة.

فيما يلي يتم اقتراح نظام الحوكمة الذاتية كآخر ما توصل اليه المؤسساتيين الجدد لمعالجة قصور الدولة عن القيام بدورها الحقيقي في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تقديم حوافز حقيقية تشرك مختلف الأطراف أصحاب المصلحة لتحمل نتائج تعاقدهم ومن تم المساهمة بفعالية في تحقيق المصلحة الجماعية من خلال العمل الجماعي للرفع من الناتج الداخلي الخام بطريقة تلقائية.

5. سبل دمج الاقتصاد غير الرسمي: الدعم الحكومي المحفز للحوكمة الذاتية

لطالما برر تدخل الدولة في الاقتصاد بصفتها الوحيدة القادرة على تخصيص السلع العامة التي تتميز بخاصيتي عدم الاقتصار والمنافسة الغير محدودة، أي صعوبة استبعاد الأفراد أو منعهم من الاستفادة منها، حيث انه مهما كان استهلاك الفرد منها لا تحد من استهلاك الأشخاص الآخرين، كما تتميز بدرجة تنافس ضعيفة بين المستفيدين، بمعنى حرية الوصول إلى المورد، من أمثلتها: الهواء والسلام والدفاع القومي، والحماية من الحرائق...الخ. (Samuelson, 1995)

وبالتالي عندما لا تتوفر هتان الخاصيتان في السلعة محل المبادلة تصبح الدولة في حالة رشادة مقيدة وفقا للأدبيات المرجعية في الاقتصاد. فعندما يكون هناك حاجة لتحقيق منفعة مشتركة وفقا لمبادلة خارج صنف السلع العامة، تبرز مشكلة العمل الجماعي وهي من أهم المشاكل التي تحول دون تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، والتي تنتج ما يسمى بالآثار الخارجية التي تخل بالتوازن الكلي.

لمدة ثلاث قرون لم يتمكن أحد من إيجاد حل لمشكلة العمل الجماعي لأنه تم ربطها بالسلع العامة، إلا أن أصدرت عالمة الاقتصاد، الحائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد، الينور أسترم نظريتها حوكمة حوض الموارد المشتركة، حيث تمكنت من إضافة تصنيف رابع للسلع

أطلقت عليه اسم "الموارد المشتركة " حيث وضحت ان الفرق الجوهري بينه وبين السلع العامة يكمن في خاصية المنافسة. ومنه تخصيص الموارد الطبيعية من طرف الدولة هو خطأ يحول المورد من نعمة إلى علة.

"تعبر الموارد المشتركة عن نظام موارد في غاية الاهمية، يكون فيه استبعاد المستفيدين من الاستنفاع باستعماله ذو تكلفة عالية، لكن ليس بالأمر المستحيل".(Ostrom, 1990) أي تعرف على أنها تلك الموارد التي تتميز بخاصية الصعوبة في استبعاد المستفيدين الحاليين أو المحتملين، كما تتميز بدرجة قوية من التنافس بين مستخدميها، حيث أن الاستغلال من طرف فرد يؤثر على استغلال الأفراد الآخرين.

الموارد المشتركة هي الموارد الطبيعية المملوكة لعدد كبير من الأفراد، واستغلال هذه الموارد غالبا ما يخلق التنافس وهذا الأخير يؤدي إلى مشاكل الإفراط والاستنزاف، مما ينتج عنه تدهورها وتدميرها، وهو ما يطلق عليه في الاقتصاد مأساة الموارد المشتركة ومن بين أنواع هذه الموارد نذكر: المراعي، أحواض المياه الجوفية، البحيرات، نظم الري، ومصائد الأسماك، الغابات، منابع البترول والغاز...الخ.

1.4 تدخل الدولة يقتصر على تخصيص السلع العامة

ساهم Thomas Hobbes بشكل كبير في بلورة الكثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والاقتصادي والحقوقي، فقد وضع من خلال كتابه لويا ثان "Leviathan" الصادر عام 1951 الأساس لمعظم الفلسفة السياسية الغربية من منظور "نظرية العقد الاجتماعي"، فهو يقصد بما أسماه "الحالة الطبيعية "(Hobbes, 1651) : الفهم الآلي للبشر وشغفهم في حالة غياب الدولة يجعلهم في وضعية دنيا، تقودهم فيما بعد إلى الانضمام إلى العقد الاجتماعي لتأسيس مجتمع مدني تحكمه مؤسسات الدولة".

يعبر هذا الفكر عن ضرورة تدخل الدولة، لكن هذا التدخل انقسم إلى التدخل كعون اقتصادي أو التدخل كمقنن للعلاقات بين الأعوان الاقتصاديين.

قاد النهج الأول الذي برر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كعون مصحح لفشل السوق ومن رواده Pigou، الذي من خلال نظريته للآثار الخارجية عبر عن العلاقة التعاقدية على نطاق أوسع من طرفي العقد، فيما يخص عملية التبادل داخل السوق التي يتولد عنها آثار

خارجية، وجعل من هذه الآثار مجال لتدخل الدولة كمعوض لمتلقي الأثر، ولكنه أشار إضافة إلى هذه السياسة إلى امكانية إيجاد حلول أخرى كأنظمة مباشرة أو اتفاقيات طوعية لأنه يدرك جيدا حدود تدخل الدولة.

أما النهج الثاني فاستعمل فكر Hobbes لتأكيد على ان الدولة لا يجب ان تتدخل نهائيا في الحياة الاقتصادية كعون اقتصادي، وانما كموثق للعلاقات، ومن أهم رواده مدرسة الخيارات العمومية.(Dennis C. Mueller, 2010)

يقترح رواد مدرسة الخيارات العمومية انطلاقا من الحالة الطبيعية لهوبز، أنه بإمكان اللاعبين تحسين وضعهم من خلال التعهد المتبادل (ضمنيا أو رسميا) بالتعاون، حيث سيتوافق الأطراف إذا كان تطبيق مثل هذه الاتفاقية يكلف أقل من المكسب الذي يذره عدم الاتفاق، وبهذا يتم الانتقال من وضعية دنيا إلى أخرى مثلى وفقا لنظرية معضلة لعبة السجين (Bottollier-Depois, 2012)،فيحقق الأفراد تغيرا في مستوى الرفاه حسب Pareto يخرجهما من الحالة الطبيعية لهوبز.(Dennis C. Mueller, 2010) العقد الذي يسمح بمثل هذا التغيير هو نوع من العقود التأسيسية الذي يحدد حقوق الملكية والقيود السلوكية لكل فرد، فوجود هذه الحقوق هو بلا شك شرط ضروري للتمكن من إبرام عقود ما بعد التأسيس، والتي تخلق لاحقا نظاما للتبادلات الطوعية، وهو ما يبرز الخيارات العامة بعد تخطي فوضى هوبز والتي يأسس لها من قبل مجموعة أو مجتمع معترف به.

و حسب Buchanan (1965a) و Coase (1960) عندما يكون عدد اللاعبين في معضلة السجين صغيرا فمن الواضح أنه من السهل اكتشاف سلوك اللاعبين والتنبؤ بما إذا كانوا سيستجيبون للخيارات الاستراتيجية التعاونية وكيفية ذلك، و من السهل أيضا اكتشاف السلوك الغير تعاوني، وحيثما أمكن اكتشافه يعاقب فاعله، وذلك بهدف تشجيع الاستراتيجيات التعاونية في المستقبل. ولكن عندما يكون عدد اللاعبين كبيرا، يكون من السهل على اللاعب أن يتبنى استراتيجيات غير متعاونة دون أن يكشف، لأن تأثيره سيكون صغير، وبالتالي لن يعاقب لأنه لا يمكن اكتشافه أو أنه سيكون مكلفا للغاية بالنسبة للاعبين المتعاونين اكتشافه ومعاقبته. (Dennis C. Mueller, 2010) لذا فإن الامتثال الطوعي للعقوبات أو توفير السلع العامة من المرجح أن يحدث في المجتمعات الصغيرة أكثر من المجتمعات الكبيرة. (Hartmut Klient, 1999) من هنا

نستنتج أن الحل التعاوني لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد يتأتى من خلال اللامركزية في اتخاذ القرارات.

يقرن (Taylor، 1987) انهيار الحل التعاوني لمعضلة السجين ليس بحجم المجتمع، ولكن بمستوى التدخل الحكومي، فهو يقول ان تدخل الدولة في توفير ما يريده المجتمع أو تطبيق الأعراف الاجتماعية "يحرر" نفسيا الفرد من واجب العمل من أجل الإرادة الجماعية والحفاظ على هذه الأعراف، وتؤدي هذه الحالة إلى زيادة سلوك التعادي بين أفراد المجتمع، وتؤدي هذه الزيادة أيضا إلى مزيد من تدخل الدولة وما إلى ذلك. كما يستخدم (Frey S, 1997)حجة مماثلة، حيث يقول انه يمكن أن تؤدي المزايا والعقوبات التي تنتجها الدولة للقلق بشأن السلوك التعاوني، فهي تؤدي إلى تأثير إقصائي من خلال تدمير الدوافع الذاتية للأفراد للتصرف.

يؤكد كل من (Buchanan & Stubblebine, 2016) على أن وجود الأثر الخارجي، لا يعني أنه يجب للدولة أن تتدخل من خلال سياساتها لمعالجة الفجوة، بل ظهور الفجوة هو فقط دليل على صحة "أمثليه Pareto".[1] فهما يشيران أن مصطلحات Pigou تميل إلى التضليل، فبدلا من أن يهتم بسلوك الطرفان اللذان يحدثان الأثر الخارجي، فهو يوجب الطرف المتضرر بتعويض الطرفان المعنيان بتغيير سلوكهما من خلال الاستعانة بسياسات الدولة.

وترى مدرسة الخيارات العمومية أن الدولة وإن عظمت إمكانياتها تعاني من مشكلة قصور في المعلومات وهي تلك المعلومات التي يتضمنها نظام السوق وتتلخص جميعها في سعر السلعة أو الخدمة في السوق، لذا فأن الدولة لدى محاولتها تخصيص الموارد تصبح في موقف رشادة مقيدة. (القرشي، 2017)

لقد قام Buchanan (Buchanan, 1968) بفتح الباب لدراسة تأثير اهتمامات السياسيين وقوى أخرى غير اقتصادية على سياسة الدولة الاقتصادية. فلا يوجد ضمان لقيام الحكومة بتحقيق مصالح الشعب، فغالبا ما تسيطر على مؤسسات الدولة فكرة تسخير المصلحة الحكومية لتحقيق مآرب شخصية فيما يعرف بالسلوك الانتهازي.

[1] - الوضع الأمثل ل Pareto مبني على قاعدة 80/20، 20% من الأشخاص يملكون 80% من الثروات، وبالرغم من أن هذا التوزيع غير متكافئ إلى أنه الوضع الأمثل لباريتو، لذلك الوضع المثالي لا يستلزم بالضرورة أن تكون هناك كفاءة اجتماعية. للمزيد من المعلومات راجعوا:
Sloman J. Wride A., Principe d'economie, Pearson Education France, Paris, 2011, P298.

ربما أهم ما توصل إليه الاقتصاد بفضل مدرسة الخيارات العمومية هو تبيان أن الأفراد الذين يقودهم حافز الانتهازية المحضة بإمكانهم الاستنقاع على حساب الآخرين بفضل الصفقات. (Dennis C. Mueller, 2010) وبالتالي الحد من السلوك الانتهازي الذي يعبر عن فشل في تخصيص الموارد، يستدعي الفصل في نوع الصفقة، لفهم مفاصل المشاكل المرتبطة بها، للتمكن من اختيار وانتهاج التنظيم الأكفأ للتحقيق التخصيص الأمثل لها.

أشارت نظرية العقد الاجتماعي إلى الدور المفتاح الذي تلعبه الدولة كمنسق أعظم لمختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد، ومساهمتها كموثق للعلاقات لمعالجة مشكلة العمل الجماعي.

وتفصل الينور استرم بان السوق كذلك يعجز عن كشف السلوك الانتهازي النابع عن الرشادة الفردية المحدودة بالمعلومة واقترحت نظام الحوكمة الذاتية لحوض الموارد المشتركة. (Ostrom, 1990)

2.4 تدخل الدولة للتنسيق بين أصحاب المصلحة

عادة ما تؤسس المجموعات المشتركة لطرق حوكمة ذاتية الانفاذ للتعامل مع الموارد المشتركة، يكون أعضاء المجموعة الملاك الكاملين، بمعنى أن أعضاء المجموعة لهم الحق الكامل في بيع حق الدخول، الاستعمال، الاقتصار، والتسيير للآخرين، وذلك بهدف تحسينه من قبل عضو آخر من أعضاء المجموعة.

يقوم مجموعة من الأفراد باتباع نظام ملكية جماعية، عندما يقومون بإنشاء منظمة تمارس على الأقل حقوق الاختيار الجماعي للتسيير والاستبعاد في تعاملها مع نظام موارد معين وما ينتجه من وحدات. (Demsetz, 1967)

تعدد أنواع أحواض الموارد المشتركة يجعله من الصعب إيجاد طرق لإدارة المورد بشكل يتم فيه الاستبعاد والاقصاء من وحدات المورد، والأصعب من إيجاد سبل لحوكمة المورد بسبب تعددها، هي كيفية تحفيز مستعمليه والمقتاتين منه لتحقيق التخصيص الأمثل له، والأبعد من ذلك صعوبة وتكلفة تطوير أدوات حقيقية أو مؤسساتية لاستبعاد الغير مستفيدين، والتي تعتمد على وجود وتكلفة الحلول التقنية والمؤسساتية لمشكلة الاستبعاد، وكذلك العلاقة بين تكلفة هذه الحلول والمنافع المتوقعة عند تحقيق الاستبعاد من مورد معين.

ان ندرة المورد وتضارب المصالح بين أصحاب المصلحة الذين يستعملون ويقتاتون من نفس المورد هي الدافع إلى البحث عن طرق لتأسيس منظمات تحمي استثماراتهم، مع الأخذ

بالاعتبار التكاليف اللازمة لتحقيق ذلك، فكلما توسعت ملكية المنظمة للموارد، كلما انخفضت التكاليف المصاحبة للاستثمارات المتولدة منه، وفي نفس الوقت تزيد تكلفة تنظيم ما تم ضمه من موارد. (Ostrom Elinor, How Types of Goods and Property Rights jointly affect Collective Action, 2003)

تعتمد أهمية استحواذ المورد من طرف واحد(حق نقل الملكي) على مستوى النشاط المنتج الذي يقدمه، مثلا يمكن اقران المنافع الأفضل لبعض النشاطات الزراعية برقع صغيرة من الأراضي، التي تقتصر ملكيتها على مؤسسة عائلية، لكن بالنسبة لنشاطات أخرى يكون الأمر مختلفا، حيث تستدعي المصلحة وجود ملكية جماعية لإدارة الموارد المتوقعة، وبالتالي يكون التخلي عن الملكية الخاصة أكثر فعالية عندما تفوق المنفعة الحدية لضم عدد أكبر من أصحاب المصلحة، التكلفة الحدية المتوقعة لضمان المزيد من التوسع في قواعد النظام، ومدى تأثيره على تخفيض تكاليف الصفقات لاتخاذ القرار حول طرق الاستعمال. (Sanchez, 1995)

أحسن مثال على ما سبق، دراسة لتنوع نظام حقوق الملكية المستعملة لقرون من طرف مزارعين سويسريين، اين توصل (Netting, 1981) إلى ان نفس الأفراد الذين يمتلكون قطع أراضي صغيرة مقسمة على العائلات، يتشاركون في تنظيم الأراضي الرعوية المتواجدة على سفح تلال الألب، وفقا لنظام الملكية الجماعية، وبالتالي يستعملون حقوق ملكية مختلفة جنبا لجنب للعديد من القرون. لكل مجموعة محلية استقلالية معتبرة في تغيير القواعد المحلية، لذا لم يكن هناك اشكال في وجود قواعد غير فعالة.

التأسيس للقواعد المنظمة يتطلب الوقت، فالقواعد المنظمة هي التي ستحدد من سيحصل على حق التسيير وما إلى ذلك، وسبل تقسيم التكاليف المرتبطة بالتأسيس وكدا الأرباح الناتجة عن قيام التنظيم على أساس الملكية الجماعية.

سيمكن تقاسم الخطر من خلال الملكية الجماعية، عندما يتم التأسيس لآليات منظمة لتقاسم الخطر، الأفراد من تحقيق نشاطات منتجة، والتي لا يمكن تحقيقها من خلال الملكية الخاصة، مثلا: لا يمكن أن نعرف كميات المطر التي ستهطل على قطعة أرض معينة دون أخرى في نفس المنطقة، وما لها من آثار على المردودية الزراعية، لهذا يفضل أن تكون هناك ملكية جماعية لنظام الري يتم حوكمتها ذاتيا من طرف المزارعين(Coward, 1980) ، بمعنى المنافع المتأتية من التشارك في نظام الري متناسبة مع التكاليف المستثمرة في الحفاظ على

النظام (منظمة الري) في حد ذاته. وهنا تبرز أهمية متابعة ومراقبة المنظمة لتحسين مخرجاتها باستمرار وضمان استدامتها.(Glaser, 1987)

كما تبرز أهمية الملكية الكاملة للموارد في إمكانية تحويلها للطرف الأكفأ، القادر على التعظيم الأمثل لتخصيصها، وهناك دراسات مختلفة اثبتت ان العديد من الملكيات الجماعية ساهمت بفعالية في حل العديد من المشاكل المحلية بتكاليف صفقات منخفضة.(Gaffney, 1992)

3.4 دمج الاقتصاد غير الرسمي: حوكمة الموارد وتطوير المأسسة

يمكن تفعيل آليات الحوكمة المختلفة، من سوق ومنظمات، من توفير المعلومات الصحيحة الكفيلة بتحديد الفئات التي تتطلب الدعم الحكومي. كما يعرف بأن السكان الأقرب إلى حوض الموارد المشتركة والمقتاتين منه بأنهم أكثر الفئات هشاشة، لذلك يتطلب الأمر في البداية ان تقوم الدولة بالتحفيز على أنظمة ذاتية الحوكمة لتمكن في مرحلة لاحقة من تحديد الفئات المستهدفة وكيفية دمجها وانصافها.

ربطت الينور أسترم استدامة الحوكمة الذاتية للموارد المشتركة على المدى الطويل بمدى تحقق الحد الأدنى من مستويات الحلول التي توصلت اليها من خلال التجارب الناجحة للأنظمة السائدة لتنظيم الذاتي والحوكمة ذاتية، وأسمتها مبادئ التصميم، حيث لخصتها في ثماني مبادئ كما هو موضح في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): مبادئ تصميم القواعد المؤسساتية لOstrom

مبادئ التصميم	مفهومها
1. حدود معرفة بوضوح	تحديد حدود المجموعة بين: من بإمكانه استعمال المورد وبكم؟ ما الذي يجب تسييره؟ ولصالح من؟ ولماذا؟ أي من هو داخل النظام ومن لا ينتمي اليه؟
2. التطابق بين قواعد التخصيص والتوفير والظروف المحلية	تناسب الأرباح مع التكاليف، المتحصل على الأرباح الأكبر من النظام يكون من تحمل التكاليف الأكبر.
3. قواعد الخيار الجماعي	بمعنى المشاركة، فمن تطبق عليه القواعد يكون قد شارك في تصميمها، يكون نظام عادل للجميع لأنه يتضمن أغلبية الأفراد المعنيين.
4. الرقابة	المراقبة المتبادلة للحصول على معلومات مستمرة حول المورد، وكذا التنبه بالتصرفات المخالفة للقواعد.
5. العقوبات التدريجية	التصدي للسلوك الانتهازي من خلال عقوبات تدريجية تتناسب مع فعل الاخلال بالقواعد وتكراره. وتحديد من يطبق العقوبات، والذين يتوجب أن يكونوا من بين أعضاء المجموعة.
6. آليات فض النزاعات	معالجة تضارب المصالح، أي فض النزاعات بين أطراف المجموعة أو بين أطراف المجموعة والجهات الرسمية يتم بسرعة وبتكاليف داخلية بأقل الأثمان.
7. الحد الأدنى من الاعتراف بحقوق التنظيم	أي توثيق الحقوق، حيث يكون تصميم القواعد ذاتي وحسب ما تراه المجموعة، مع ضرورة التعريف به لدى سلطات حكومية خارجية رسمية، سواء كانت وطنية أو دولية، أي

	التعريف بالمنظمة لدى منظمة أعلى منها.
8. مأسسة متداخلة	تنظم الموارد المعقدة من خلال تداخل تنظيمات مختلفة وتتمثل في: مجموعة المستعملين، السلطات المحلية، السلطات الوطنية، والسلطات الدولية، وذلك لتأمين المورد، مراقبته، فض النزاعات، وحوكمة النشاطات.

Sources : Realised by the researchers according to (Ostrom, 1990)

بالتالي تطلب الأمر تطوير نظري شامل لتعرف على المتغيرات التي يجب البحث فيها عند محاولة شرح وتوقع متى يتمكن مستعملي حوض الموارد المشتركة من التنظيم الذاتي وتفعيل حوكمة مواردهم المشتركة؟ ومتى يفشلون في ذلك؟ من خلال وضع إطار عملي يسلط الضوء مباشرة على المتغيرات المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان استدامة الموارد المشتركة.

حيث أشارت(Ostrom, 1990) إلى أهمية المتغيرات الموالية:

- ضرورة توفر المعلومة الدقيقة حول حالة المورد والأرباح المتوقعة والخسائر المنخفضة على مستعملي المورد.
- يتشارك مستعملي المورد في نفس الفهم حول الأرباح والخسائر الممكنة، المرتبطة بالبقاء على الوضع الراهن أو اجراء تغيرات على المبادئ والقواعد التي يمكن حقيقة تبنيها.
- يتقاسم مستعملي المورد المبادئ العامة للتآخي والثقة، التي يمكن ان تستعمل على أنها الرأسمال الاجتماعي الأولي.
- تعتبر المجموعة التي تستعمل المورد تقريبا مستقرة.
- يخطط مستعملي المورد للعيش والعمل في نفس المكان ولمدة طويلة، وفي بعض الحالات يتوقعون أن يعيش نسلهم هناك أيضا، حيث لا يكون هناك خصم مستقبلي كبير.
- يستعمل مستعملي المورد قواعد الخيار الجماعي الذي يقع ما بين الاجماع التام، أو القيادة من طرف الأقلية أو حتى الأغلبية الساحقة، وهذا لتجنب تكلفة عالية للصفقات أو للحرمان.
- بإمكان المشاركين تطوير تكاليف منخفضة ومعقولة للتحكم والاتفاق حول العقوبات.

في المقابل تتأثر العديد من هذه المتغيرات بنوع النظام العام الذي يقيد المستعملين، فإذا تم الاعتراف بشرعية الأنظمة الجماعية من قبل النظام العام (Larger regime)، وسهولة التنظيم

الذاتي، الذي يمكن من توفير المعلومة الفعلية حول نظام الموارد الطبيعية. مع وضوح المجالات التي يمكن من خلالها لمستعمليه أن يتدخلوا لكشف الانحرافات ومعالجة الخلافات، لتوفير آليات لدعم التحكم المحلي وجهود تحقيق العقوبات، احتمال تبني المشاركين قواعد أكثر فعالية مع الوقت. وبالتالي يكون النظام معاكس للأنظمة التي تهمل مشاكل الحوار وتعتقد أن القرارات المتعلقة بالحوكمة والتسيير يجب أن تصنع من قبل سلطات مركزية.

5. الدروس المستفادة من نظام حوكمة الموارد المشتركة لدمج الاقتصاد غير الرسمي

عندما يعيش الأفراد مواقف متكررة لفترة طويلة ويطوروا معايير وانماط مشتركة من المعاملة بالمثل، فانهم يكونون رأسمال اجتماعي يمكنهم من بناء قواعد مؤسساتية لحل معضلة الموارد المشتركة. لهذا يعتبر صنع سياسات عمومية على أساس فرض قواعد خارجية على مستعملي حوض الموارد المشتركة، مدمر للرأسمال المؤسساتي الذي تراكم خلال سنوات الخبرة في مواقع معينة.

أكدت Ostrom أن السياسات العمومية التقليدية لا تمكن من شرح العوامل المؤثرة، من جهة على قدرة بعض مستعملي الموارد المشتركة على تزويد أنفسهم بقواعد جديدة توصلهم لإنفاذها ذاتيا ومراقبة الامتثال للقواعد، أي ان السياسات التقليدية لا تمكن من شرح العوامل المذكورة في الجدول (01) وخاصة:

- تحديد مجموعة المستعملين الذين لهم الحق في استعمال حوض الموارد المشتركة.
- الذين هم مرتبطون بخصائص حوض الموارد المشتركة ومجتمع مستعملي الحوض.
- صنع القواعد يكون من قبل على الأقل جزء من المستعملين المحليين.
- تتم المراقبة من قبل أفراد موثوق بهم من قبل مستعملي المحلين.
- التدرج في فرض العقوبات.

عندما يقدم الأفراد قواعد تلبي هذه المعايير، يمكن للالتزام أن يكون موثوق، مفيد وآمن، فالالتزام هو اتباع القواعد طالما:

(1) يتبنى الأفراد الذين يواجهون نفس الموقف نفس الالتزام،

(2) يكون صافي المنافع المتوقعة على المدى الطويل من خلال هذه الاستراتيجية أكبر من صافي المنافع المتوقعة على المدى الطويل للأفراد الذين يتبنون الاستراتيجية التقليدية قصيرة المدى، حيث تعدل هذه الاستراتيجية عند حصول أي خرق حتى يتم ارجاعها الى مستوى مقبول.

يرجع قصور النماذج التقليدية المعتمد عليها في صنع السياسات إلى عدم شمولها على بعض المتغيرات عن غير قصد أو أنه تم تثبيتها عن قصد. (Ostrom، 1990)

كما حدد ثلاث مشاكل رئيسية مرتبطة بالنظريات التقليدية المفسرة للعمل الجماعي كما هو موضح في الشكل رقم (01)، مما تسبب في عدم قدرتها على توفير أساس لتحليل سياسة التغيير المؤسساتي على مستوى حوض الموارد المشتركة.

الشكل رقم (01): مشاكل تحليل سياسة التغيير المؤسساتي

1	الحاجة إلى عكس الطبيعة التدريجية لذاتية التحول لإحداث تغيير مؤسساتي.
2	أهمية خصائص الأنظمة السياسية الخارجية في تحليل كيفية تأثير المتغيرات الداخلية على مستوى الإعداد الجماعي للقواعد.
3	الحاجة إلى تضمين المعلومات وتكاليف المعاملات

Source : Ostrom E (1990), P186

فقد أكدت على أن التوقع من خلال نماذج تعتمد على افتراضات مثل: المعلومات الكاملة، العمل المستقل، التماثل التام، عدم وجود أخطاء بشرية، عدم وجود معايير للسلوك المقبول، تكاليف المراقبة والتنفيذ صفرية، وعدم القدرة على تغيير هياكل الوضعية نفسها. لا تمكن محللي السياسة من التنبؤ لبعض المتغيرات التي تطرح اشكال كبير في الواقع، والتي تؤثر على حوافز وسلوكيات الأفراد، وذلك لأن افتراض المعلومات الكاملة حول سلوك مستعملي الأحواض لا يدفع المحلل الى دراسة كيف يتحصل الأفراد على المعلومة حول المورد، ومن لديه المعلومة، وما اذا كانت المعلومة متحيزة أم لا، كما أن افتراض اجراء مستقل لا يدفع المحلل الى

التساؤل عما اذا كان الأفراد يأخذون في الحسبان تأثيرات أفعالهم على اختيارات الآخرين، وافتراض أن تكاليف الرقابة مساوية للصفر لا تدفع المحلل إلى تحليل التكلفة وفعالية قواعد المراقبة المختلفة، ان افتراض الهياكل الثابتة لا يدفع المحلل إلى دراسة ما اذا كان الأفراد يغيرون قواعدهم الخاصة وكيف يغيرونها وكيف يعزز أو يمنع النظام السياسي التغيير المؤسساتي. (Ostrom، 1990)

ان نموذج حوكمة الموارد المشتركة ينظر لوضعية الخيار المؤسساتي[1] من منظور الفرد، لأنه هو الذي يتخذ القرار حول دعم أو عدم دعم التغيير في قواعد الوضع الراهن، لأن الوضع يتغير لكن الفرد يبقى نفسه.

6. خاتمة

تصبح الموارد الطبيعية لعنة على الدول التي تزخر بها عندما تخصص من قبل الدولة لأنه تبث أنها تعاني من قصور في الحصول على المعلومة التي تخص المستفيدين المحتملين منها، وان نظام الحوكمة الذاتية هو الأكفأ للتأسيس لقواعد فعالة في إدارة هذه الموارد، التي بإمكانها توفير فوائض مختلفة تدعم بها الخزينة العمومية بصفة مستدامة، تمكن هذه الأخيرة من استعمالها في أهداف تنموية شاملة. لذلك اعتبرت الدراسة أن معالجة العلة الهولندية تكون من خلال تخلي الدولة التدريجي عن دورها كعون اقتصادي لصالح المنظمات، لأنها الوحيدة القادرة على بناء نظام معلومات يمكنها من تحقيق مكاسب متناسبة مع استثماراتها، ما يدفعها في مواقف معينة للعمل الجماعي عندما يتطلب تحقيق مصلحة خاصة الخوض أولا في تحقيق مصلحة عامة. وهنا يبرز ان الاقتصاد غير الرسمي كمجموعة من القطاعات القائمة بذاتها والقادرة على خلق الثروة، لكنها في مرحلة أولية تستدعي من الدولة كمنسق أعظم أن يرفعها لصفة الرسمية، لأن الفرد قادر على التمييز بين الربح قصير الأجل الزائل والطويل الأجل الدائم، ما يحدث هو ان الدولة تقوم بضخ إيرادات موارد مشتركة عشوائيا، مدمرة الدوافع الفردية للمشاركة في التأسيس لقواعد النظام المناسب للبلد.

7. المراجع

B. Frey S .(1997) .*Not Just for The Money. An Economic Theory of Personal Motivation* .UK: Edward Elgar.,

Buchanan & Stubblebine .(2016) .*Externality 196* .

[1] - يقصد بوضعية الخيار المؤسساتي عمليات الخيار الدستوري وجميع الخيارات الجماعية المكتوبة.

Chamwera, j. M. (2023). *The Informal Economy: Aprimer for development professionals on the importance of the informal economy in developing counties.* London: International institute for Environment and Development. Retrieved 07 04, 2024, from https://www.iied.org/sites/default/files/pdfs/migrate/15515IIED.pdf

Christine Glaser .(1987) .Common Property Regimes in Swiss Alpine Meadows .*Advences in Comparative Institutional Analysis* . Yugoslavia: Inter University Center of Postgraduate StudiesDubrovnik.

Coward, E. W. (1980). *Irrigation and Agricultural Development in Asia : Perspectives from the Social Sciences.* Nez york: Cornell University Press.

Dennis C. Mueller, e. a. (2010). *Choix publics-Analyse economique des decisions publiques.* DeBoeck.

Edouard Mein Michael Goujon *40* .(2021) .*Years of Dutch Disease Literature: Lessons for Developing Countries* .france: Comparative Economic Studies.

Elinor Ostrom .(1990) .*Governing the Commons : The Evolution of Institutions for Collective Action* .New York: Cambridge University Press.

Francois Bottollier-Depois .(2012) .*Gouvernance des biens communs Elinor Ostrom ,2012 ,- ,P8* .Paris: Majeure Alternative Management-HEC.

Gaffney, M. (1992). The Taxable Surable Surplus in Water Resources, Contemporary Policy. (10), 74-82.

Harold Demsetz .(1967) .Toward a Theory of Property Rights .*Amercan Economic Review*.59-347 ،(62)

Hartmut Klient .(1999) .*The collect words of James M Buchanan Cost and Choice: An Inquiry in Economic Theory* .(6 المجلد) University of Duisburg: Liberty Fund, INC.

Heijman, W. (2019). A Note on the Dutch Disease. *Applied studies in agribusness and Commerce*, 1-4.

Hobbes, T. (1651). *Leviathan the Matter, Forme, and Power London.* London.

James M Buchanan .(1968) .*Demand and Supply of Public Goods* . Chicago: IL : Markham.,

Jeffrey B Nugent Nicolas Sanchez .(1995) .The Local Variability of Rainfall and Tribal Institutions : The Case of Sudan.

M Taylor .(1987) .*The Possibility of Cooperation* .Cambridge University Press.

Netting, R. M. (1981). *Balancing on an Alp : Ecologgical Change and Continuity in a Swiss Mountain Community* . New York: Cambridge University Press.

Ohnsorge, F. a. (2022). *The Long Shadow of Informality Challenges and Policies.* Washington: International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.

Ostrom Elinor, How Types of Goods and Property Rights jointly affect Collective Action. (2003). *Journal of Theoretical Politics, 15*(3).

Paul A, Samuelson .(1995) .Diagrammatic Exposition of a Theory of Public Expenditure .*The Review of Economics and Statistics* ، *37*(4)، 387-389.

المأون علي عبد المطلب جبر. (2015). الاقتصاد غير الرسمي في مصر. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة-جامعة الأزهر*(13)، 521.

أمينة، مطالي ليلى وبغدود راضية قهواجي. (2020). الاقتصاد غير الرسمي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري. *مجلة دراسات اقتصادية، 22*(01)، 139.

حاتم علي القرشي. (2017). *مدخل الاقتصاد البيئي*. حوض الفرات.

محمد دمان ذبيح. (2020). الاقتصاد غير الرسمي: الأسباب، الآثار، والحلول المقترحة. *مجلة أفاق للبحوث والدراسات، 3*(02)، 95-114.